تشكل دراسة النظم الإدارية جانباً مهماً من جوانب التاريخ الإسلامي سواء إن كانت هذه النظم في مجال الحكم او المال او فيما يخص الجانب العسكري والقضائي ، كونها ذات ارتباط وثيق في حياة الشعوب التي تعمل على ضبط وتنظيم أمورهم الحياتية التي تهدف الى تحقيق المنفعة والمصلحة العامة لجميع طبقات المجتمع وفئاته من خلال شغل هذه المناصب من قبل أشخاص جديرة بها ذات كفاءة ومقدرة عالية .

تكمن اهمية هذه الدراسة : **النظم الادارية في عهد الخليفة العباسي القائم (٤٢٢-٤٦٧هـ ) ، دراسة مقارنة في العهدين البويهي والسلجوقي** ، في تسليط الضوء على النظم الادارية للخلافة العباسية خلال عهد الخليفة القائم بأمر الله ، اذ ان ما يميز هذا الخليفة عن غيره من الخلفاء العباسيين هو معاصرته لعهدين مختلفين من عهود الخلافة وهما عهدا التدخلات الخارجية المتمثلة بالبويهيين والسلاجقة ، حيث قضى الخليفة القائم وطراً من خلافته في ضل الوجود البويهي وتحديدا من تاريخ تسلمه المنصب في سنة ٤٢٢ هـ/١٠١٣م وحتى زوال الوجود البويهي على يد السلاجقة سنة ٤٤٧ هـ/١٠٥٥م ، والمدة الاخرى قضاها في ضل السلاجقة الذين ابقوه في منصبه دون استبداله حتى وفاته سنة ٤٦٧هـ/ ١٠٧٤م. وبطبيعة الحال فان نفوذ الخليفة وصلاحياته في كلا العهدين تختلف باختلاف النظام السياسي القائم وهذا ما ينعكس على طبيعة مؤسسات الدولة وتنظيماتها

المختلفة ، اذ ان الدواوين قد اضطربت خلال فترة العهد البويهي، وفقد الخلفاء العباسيون سلطتهم الفعلية في ادارة شؤون الدولة ، فقد كان الاشراف على الدواوين وتسيير امورها من قبل سلطات الامير البويهي، والغي منصب الوزارة واستبدل بكاتب اقتصرت مهامه على ادارة شؤون ديوان الخليفة، في حين خص الامراء البويهيين انفسهم بهذا المنصب . وهذا الامر قد ادى الى تقليص الدواوين شيئا فشيئا الى ان جمعت في ديوانين احدهما ديوان الخليفة والثاني ديوان الامير البويهي، فكان الكاتب هو المتولي لديوان الخليفة وعمله اقتصر على ما يرد لبيت المال الخاص من اموال والاشراف على ادارة اقطاعات الخليفة ، بينما ديوان الامير البويهي يرأسه الوزير وهو المعني بتسيير مؤسسات الدولة ، وبعد دخول السلاجقة إلى العراق وقضائهم على الوجود البويهي، بدأت الشؤون الادارية تعيد نشاطها تدريجيا إلى الوضع الطبيعي، فقد عاد منصب الوزارة من جديد واصبحت اوضاع الخلافة العباسية جيدة نوعا ما وخاصة فيما يتعلق بالأمور الادارية التي تخص الدولة العباسية وهذا متاتي بطبيعة الحال من كون السلاجقة لم يتخذوا من بغداد مقرا لهم كما كان البويهيين ، وهنا اتت هذه الدراسة لبيان اوجه التشابه والاختلاف لتلك المؤسسات في ضل العهدين .

لقد واجهت الباحثة بعض الصعوبات في دراستها لهذا الموضوع منها قلة المعلومات المتوفرة عن بعض المؤسسات في العهد البويهي وسبب ذلك يعود بطبيعة الحال الى فقدان الكثير من الكتب الخاصة بالبويهيين بما حوته من معلومات مهمة في هذا المجال .

ان سبب اختيار هذا الموضوع والذي هو من ترشيح أستاذي المشرف ، هو ان هذا الموضوع لم يدرس من قبل بتلك الكيفية المقارنة للعهدين ، وما كتب من دراسات مقارنة هي دراسة خاصة بالخليفة العباسي القائم بأمر الله لم تتعارض مع دراستنا هذه .

لقد اقتضت مادة هذه الدراسة ان تقسم الى ثلاث فصول ، حمل الفصل الأول عنوان : **(علاقة الخليفة القائم بالبويهيين والسلاجقة )** ، وقد تناولنا به حياة الخليفة القائم

من نسبه وصفاته وخلافته حتى وفاته ، ثم تطرقنا الى علاقته بالأمراء البويهيين والسلاطين السلاجقة ، وبينا طبيعة تلك العلاقة من جميع جوانبها السلبية والايجابية ومدى ما كان يتمتع به الخليفة من صلاحيات ومكانة في كلا العهدين .

اما الفصل الثاني فكان تحت عنوان : ( **أهم الوظائف ومؤسسات الدولة في عهد الخليفة القائم خلال العهد البويهي)** ،وقد تناولنا به المؤسسات الادارية وكيف كانت تدار خلال العهد البويهي فضلا عن ابراز للشخصيات التي تولت مهام تلك المؤسسات .

والفصل الثالث والاخير فقد فجاء بعنوان (**أهم الوظائف ومؤسسات الدولة في عهد الخليفة القائم خلال العهد السلجوقي** ) ، وقد تناولنا به ذات المؤسسات الادارية مع بيان المتغيرات التي حدثت في العهد السلجوقي ومنها عودة الوزارة الى سابق عهدها فضلا عن استحداث بعض الوظائف الجديدة التي لم تكن موجودة من قبل مع عقد المقارنة في نهاية كل موضوع مع ما كان عليه في العهد البويهي .